مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: صناديق التمويل العربية ودورها في دعم عملية التنمية في الدول العربية
اسم الكاتب: د. ثناء أبا زيد، ابتهال أحمد قابقلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4174
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (3) 2009

صناديق التمويل العربية ودورها في دعم عملية التنمية في الدول العربية

الدكتورة ثناء أبا زيد*
ابتهال أحمد قابقلي**

(تاريخ الإيداع 6 / 4 / 2009. قُبِل للنشر في 16 / 9 /2009)

□ ملخّص □

لقد احتلت التنمية الاقتصادية أهمية بالغة وأصبحت هدفاً رئيسياً لمعظم الدول، خاصة بعد أن نالت استقلالها السياسي، وسعت الدول العربية كغيرها من الدول من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها كانت تعاني من مشكلة جوهرية، وهي ضعف الموارد المحلية اللازمة لعملية التنمية، مما اضطر تلك الدول إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، خاصة من مؤسسات التمويل الدولية التي يأتي في مقدمتها البنك الدولي ولكن شروط تلك المؤسسات لم تكن مواتية للدول العربية، وكانت صناديق التمويل العربية بديل مهمّاً لتلك المؤسسات، وذلك لأن العون المقدم من هذه الصناديق يتمتع بمزايا استثنائية لكونه يقدم من دول نامية إلى دول نامية أخرى ولهذا فإن شروطه منزهة عن أي استغلال وغير مرتبطة بأي شروط تجارية ولا يشكل أي تهديد للدول المتلقية ، إضافة إلى أن قروضها تتميز بشروط مالية وقانونية ميسرة أكثر يسراً من مصادر التمويل الدولية، ويتمثل هذا اليسر في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية – صناديق التمويل العربية – البنك الدولي – مؤسسات التمويل الدولية.

*أستاذة مساعدة – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .
** طالبة دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (3) 2009

Arab Financing Funds and Their Role in Supporting Development in Arab Countries

Dr. Thanaa Aba Zaid *
Ebtehal Ahmad Kabakly **

(Received 6 / 4 / 2009. Accepted 16 / 9 /2009)

□ ABSTRACT □

Economic development has occupied great importance and it has become a main goal for most countries especially when they gained their independence. Arab states, like any other countries, have been working to achieve their economic and social development. However, they have suffered from a major problem which is lack of local resources required for the process of development. This problem has obliged these countries to resort to foreign borrowing especially from international funds, the first of which is the World Bank (WB). Their terms were not suitable for the Arab states, therefore, Arab Funds (AFs) were important alternatives to these institutions because this assistance offered by these funds enjoys exceptional privileges, being offered by developing countries to other developing countries. Therefore, their terms are exploitation-free and are not connected with any commercial terms, and they do not from any threat to the receiving countries. Moreover, their loans are characterized with easier financial and legal terms than those offered by international funding sources. This easiness is represented in low interest rate and longer allowance and payment periods.

Keywords: Economic development, Arab funds, World Bank, International financing institutions.

***Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تحتاج عملية التنمية الاقتصادية إلى رؤوس أموال ضخمة، وذلك من أجل القيام بالاستثمارات اللازمة في القطاعات الإنتاجية والخدمية وغيرها ، بالإضافة إلى ضرورة توفير البناء التحتي لكي تصبح هذه الاستثمارات أكثر جاذبية وذات مردود اقتصادي أكبر ، وهناك عوامل كثيرة أخرى ضرورية لإحداث التنمية مثل تدريب العمال ورفع مستوى التعليم والصحة . . . الخ كل ذلك يتطلب إنفاقا استثمارياً كبيراً لتنميتها باعتبارها تشكل الشرط الأساسي لعملية التنمية، وبتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السير بخطاً أسرع، حيث يُعدُّ التمويل الركن الأساسي الذي يعتمد عليه في قيام وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة .

ومن المعلوم أن الدول العربية تعاني من ضعف المدخرات المحلية وعدم قدرة هذه المدخرات على القيام بالاستثمارات اللازمة لعملية التنمية، فهي لا تكاد تكفي لمجرد جعل الاستثمار كافياً فقط لمجاراة الزيادة السنوية في عدد السكان، لذلك تلجأ الدول النامية ومنها الدول العربية إلى مصادر التمويل الخارجية على الرغم مما تشكله هذه المصادر من عبء عليها، ويشير تاريخ الوقائع الاقتصادية إلى أن معظم بلدان العالم المتقدمة و النامية قد لجأت إلى أسلوب التمويل الخارجي لعملية التنمية الاقتصادية في بدايات مراحل نموها لعدم كفاية مدخراتها المحلية [1] .

وتعدُّ صناديق التمويل العربية مصدراً مهمّاً من المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية بشكل خاص والدول النامية بشكل عام ، حيث كان لها دور كبير في دعم التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في تطوير قطاعات البنى الأساسية من جهة والمساهمة في تعزيز القطاعات الإنتاجية من جهة أخرى، ودعم عملية التنمية الاجتماعية من خلال إعطاء أهمية خاصة لعناصر التنمية الاجتماعية، وكذلك دعم التجارة العربية وتعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

مشكلة البحث:

تنحصر مشكلة البحث في ضعف الموارد المحلية للدول النامية ومنها الدول العربية ، وعدم قدرتها إلى توفير التمويل اللازم لتنميتها ، مما يضطرها للاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من التزامات، خاصّةً إذا كان من المؤسسات الدولية والذي غالباً ما يرافقه ضغوط اقتصادية وسياسية على الدول المقترضة، حتى صناديق العربية التي تعدُّ من المصادر المهمّة لتمويل التنمية في الدول العربية إلا أنها تخضع عمليات الإقراض فيها للعوامل السياسية بالإضافة إلى أسباب عدة تضعف فعالية صناديق التمويل العربية ، وسوف تصبح عملية تمويل التنمية مشكلة تعاني منها الدول العربية.

أهمية البحث وأهدافه:

– أهمية البحث :

تعود أهمية البحث إلى معالجته لمشكلة مهمّة تعترض الدول العربية والدول النامية بشكل عام والتي تتمثل في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لضعف مدخراتها المحلية ولصعوبة الشروط التي تضعها المؤسسات الدولية ، وتشكل صناديق التمويل العربية مصدراً مهماً من المصادر المهمّة في تمويل التنمية، وقد كان لها دور في تحقيق طموحات الخطط التنموية للحكومات العربية، حيث وفرت التمويل اللازم للمشاريع التنموية

إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المأمول حجماً ونوعاً، ومن هنا تنبع أهمية دراسة دور صناديق التمويل العربية في تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية .

-أهداف البحث:

- يهدف البحث بالدرجة الأولى إلى دراسة صناديق التمويل العربية نشأتها وأقسامها.
- يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على دور صناديق التمويل العربية في دعم الاقتصاد العربي.
- يهدف هذا البحث إلى دراسة معايير فعالية صناديق التمويل العربية و إظهار أسباب ضعفها .

فرضيات البحث:

1- هناك عدة عوامل أدت إلى لجوء الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي، وهي ندرة المدخرات المحلية وحاجتها إلى رأس المال من أجل تمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

2- هناك أسباب عدّة تجعل الدول العربية تلجأ إلى صناديق التمويل العربية من أجل الاقتراض منها ، أكثر من الاقتراض من المؤسسات الدولية الأخرى مثل البنك الدولي .

3- بعد أن نالت الدول العربية استقلالها السياسي سعت إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وكانت ندرة رأس المال إحدى المشاكل الأساسية التي تعترضها، وحظي هذا الموضوع باهتمام كبير على مستوى الدارسين والاقتصاديين في المنطقة العربية .

4- إن لجوء الدول النامية ومنها الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي من أجل تحقيق تنميتها جعلها تقع تحت عبء مديونية كبير، بالإضافة إلى الشروط التي تخضع لها والتي غالباً ما تكون لتمرير أهداف سياسية واقتصادية في المنطقة، وموضوع المديونية من الموضوعات المهمّة التي تناولتها الكثير من الدراسات .

5- هناك ضعف في فعالية النشاط التمويلي لصناديق التمويل العربية، وهذا بدوره ينعكس على الدول العربية والدول النامية .

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تتبع واستقصاء مادته بالإضافة إلى المنهج الإحصائي في تتبع بعض الإحصاءات .

عرض البحث:

تم تقسيم البحث كما يأتي:

1. لمحة عن العون الإنمائي العربي و شرح مفهوم صناديق التمويل العربية .
2. دور صناديق التمويل العربية في دعم الاقتصاد العربي :

- دعم التنمية الاقتصادية .
- دعم التنمية الاجتماعية .
- دعم التجارة العربية .

- دعم التعاون الاقتصادي العربي.

3. معايير فعالية صناديق التمويل العربية .
4. أسباب ضعف فعالية صناديق التمويل العربية .
5. الاستنتاجات .
6. التوصيات .
7. المراجع.

النتائج والمناقشة:

لقد اعتمدت الدول العربية في سبيل تحقيق تنميتها على رؤوس الأموال العربية التي كانت تشكل مصدراً مهماً عبر التاريخ ، ويمكن القول إنّ التعاون العربي المشترك في الحقل الاقتصادي والمالي بدأ بعد نشوء الجامعة العربية في العام 1945، ومن ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957 ، وقد بدأ تطبيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1967، وتقرر إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964 ، بهدف تحريك القوى العاملة العربية باتجاه بلدان النفط ، مقابل تحريك رؤوس الأموال في الاتجاه المعاكس ورافق محاولة تطبيق السوق العربية المشتركة الاتجاه نحو تأسيس مشاريع عربية مشتركة في ميادين عدة منها المالي والنقدي، حيث تجسدت في كل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية وصندوق النقد العربي، وذلك إضافة إلى المبادرات الفردية التي اتخذها عدد من البلدان العربية بتأسيس صناديق وطنية للتنمية الاقتصادية هدفها جميعاً تنشيط حركة رؤوس الأموال من البلدان العربية النفطية إلى البلدان غير النفطية سواء على شكل قروض ، أو مساهمات ولو بقيت ضئيلة نسبياً [2] .

تُعدُّ المساعدات الإنمائية العربية شكلاً مهماً من أشكال التعاون الاقتصادي العربي ، ويمكن استعراض الملامح الرئيسة للمساعدات الإنمائية العربية في ثلاث مراحل زمنية خلال الفترة 1970–2004 ، حيث تشمل المرحلة الأولى الفترة 1970–1984 التي تميزت بارتفاع مطرد في حجم المساعدات الإنمائية العربية، إذ ارتفعت من حوالى 7.7 مليار دولار للفترة 1970–1974 ، أي بمتوسط سنوي قدره 1.5 مليار دولار إلى حوالى 31.9 مليار دولار للفترة 1975–1979 ، وبمتوسط سنوي قدره 6.4 مليار دولار، ثم بلغت حوالى 32.7 مليار دولار للفترة 1980–1984 وبمتوسط سنوي قدره 6.5 مليار دولار، وقد عكس ذلك النمو الارتفاع الكبير في عوائد الصادرات النفطية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، كما شهدت تلك الفترة نمواً ملحوظاً للعمل الإنمائي العربي وتنظيمه في أطر وكيانات مؤسسية تمثلت في إنشاء وتطوير أنشطة صناديق التنمية العربية الوطنية ومؤسسات التمويل الإنمائية العربية والإقليمية ومنظمات العمل العربي المشترك .

في حين شهدت المرحلة الثانية التي امتدت من عام 1985 حتى نهاية عام 1999 تراجعاً في تدفقات العون الإنمائي العربي نتيجة تراجع أسعار النفط خلال الفترة المذكورة و تراجع العائدات النفطية ، في الوقت الذي تنامت فيه الاحتياجات الوطنية للدول العربية المانحة لتوجيه أكبر قدر من مواردها المالية لاستكمال بناها الأساسية ودعم هياكلها الاقتصادية ، إذ انخفضت المساعدات الإنمائية المقدمة خلال تلك المرحلة من حوالى 15.5 مليار دولار للفترة 1985–1989 بمتوسط سنوي 3.1 مليار دولار إلى حوالى 13.4 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدره 2.7 مليار دولار للفترة 1990–1995 ثم إلى حوالى 6.8 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدره 1.4 مليار دولار للفترة 1995–1999، وهو أدنى متوسط سنوي وصل إليه العون الإنمائي العربي خلال العقود الثلاثة الماضية ، وفي المقابل

شهدت المرحلة الثالثة التي امتدت من عام 2000–2004 اتجاهات تصاعدية في تدفقات العون الإنمائي العربي، حيث ارتفع متوسط حجم هذه المساعدات الإنمائية ليصل إلى حوالى 3.2 مليار دولار سنوياً، وبلغ إجمالي حجم المساعدات الإنمائية 15.8 مليار دولار خلال هذه الفترة نفسها [3] .

صناديق التمويل العربية :

يرجع بدء السعي في ظهور صناديق التمويل العربية إلى السنوات الأولى من عقد الستينيات حيث كانت دولة الكويت سباقة في هذا المجال، حيث أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في نهاية عام 1961 هذا الصندوق الذي أسسته دولة غير صناعية وتواجه تحديات التنمية ليسهم في الجهود الإنمائية في الدول العربية، وقد توسع في 1974 م ليشمل الدول النامية بوجه عام، إلا أن أغلب المؤسسات والصناديق تم إنشاؤها خلال فترة الانتعاش الاقتصادي التي حدثت عقب حرب تشرين الأول عام 1973 م التي تميزت بالارتفاع الكبير في الفوائض المالية في ظل ارتفاع أسعار النفط الذي حدث حينها كما تميزت تلك الفترة بتكاثف الجهود لتطوير العمل العربي المشترك بغية تدعيم التنمية العربية والتعاون الاقتصادي العربي وما يرتبط بذلك من وضع قواعد و آليات لتحقيق الوصول إلى التكامل الاقتصادي والمالي العربي ، وتقدم هذه الصناديق والمؤسسات التمويلية أنواعاً متعددة من القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويل مشاريع إنمائية وإصلاحات بشروط ميسرة بالإضافة إلى المساهمة المباشرة لبعض منها في المشاريع، كذلك تقدم العون الفني لدعم جهود الإنماء والتطوير[4] .

ويمكن تقسيم هذه الصناديق إلى قسمين:

القسم الأول : صناديق التمويل الإقليمية ويشمل هذا القسم نوعين :

النوع الأول : ويضم الصناديق التي تقتصر عضويتها على الدول العربية فقط وهي :

أ– الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : وهو هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة مقرها دولة الكويت ، يضم في عضويته البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية ، ولقد صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1968/5/16 على اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وباشر الصندوق عملياته الاقراضية في بداية عام 1974، ويهدف الصندوق وفقاً لاتفاقية إنشائه إلى الإسهام في تمويل مشروعات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية [5] .

ب – صندوق النقد العربي : أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية، و قد تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر ابريل عام 1976 في الرباط في المملكة المغربية وبموجب أحكام المادة الرابعة والخمسين من الاتفاقية أصبح العمل بها نافذاً اعتبارا من العشرين من شهر نيسان عام 1977، ومع انضمام جمهوريتي جيبوتي إليه عام 1996 وجمهورية جزر القمر عام 1999 أصبح الصندوق يضم في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية[6].

والنوع الثاني : من الصناديق يضم إلى جانب الدول العربية دول غير عربية وهي :

البنك الإسلامي للتنمية : وهو مؤسسة مالية دولية تم إنشاؤها في تموز 1975 وقد بدأت الدعوة لإنشاء هذا البنك في المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية في مدينة كراتشي عام 1970، حيث تقدمت كل من الباكستان ومصر باقتراحين رسميين للدعوة لإنشاء بنك إسلامي ولم ينته المؤتمر حتى صدور قرار بتكليف جمهورية مصر العربية بمسؤولية القيام بدراسة شاملة لهذا المشروع وأعدت هذه الدراسة لجنة من رجال الفقه الإسلامي والقانون

والاقتصاد وتحمل هذه الدراسة اسم الدراسة المصرية لإنشاء نظام مصرفي إسلامي، وفي 18 كانون الأول 1973 صدر بيان العزم بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية، وقد بلغت عضوية البنك 52 دولة في عام 1998، ومن الجدير ذكره أن جميع الدول العربية أعضاء فيه ويضم البنك أساساً جميع الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي [7] .

القسم الثاني :ويشمل مجموعة الصناديق العربية الوطنية وهي :

1- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية : وقد أنشئ هذا الصندوق بهدف المساعدة في برامج التنمية العربية عام 1961، وهو لذلك يعد من أقدم المؤسسات التمويلية العربية في إطار منح المساعدات وتأكيد التعاون العربي والدولي و من الجدير ذكره أنه حتى تموز عام 1974 كانت عمليات الصندوق تقتصر على البلدان العربية تم توسعت مجالات عملياته بعد هذا التاريخ لتشمل معظم البلدان النامية التي تستخدم مساعدات الصندوق وقروضه في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتنصرف مهامه إلى تقديم القروض الميسرة والمساعدات الفنية والمساهمات المالية بعد مراجعة المشروعات المقترحة وتقييمها من النواحي الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية للتأكد من جدواها وأثرها الإنمائي في اقتصاديات الدول المستفيدة ، كما يقوم الصندوق بمتابعة المشروعات التي يمولها ويقدم النصح والمشورة للدول المستفيدة لمساعدتها في تحقيق أهداف العمليات الإنمائية التي يسهم في تمويلها[8].

2- صندوق أبو ظبي : في سنة 1971 أنشئ صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي وذلك بهدف تقديم المساعدات والقروض إلى الأقطار العربية حسب الأولويات التي تضعها هذه الأقطار في خطط أو برامج تنميتها ، وفي سنة 1974، وسع الصندوق مجال نشاطه بحيث ضم بالإضافة إلى مساعدة الأقطار العربية مساعدة الدول الإفريقية والآسيوية والإسلامية الأخرى ، هذا وإن الصندوق يمنح القروض طويلة الأجل ويتناول نشاطه مختلف أنواع المشاريع[9] .

3- الصندوق السعودي للتنمية : تم تأسيس الصندوق السعودي للتنمية بموجب مرسوم ملكي صدر بتاريخ 1974/9/1 ومارس نشاطه بتاريخ 1975/3/1 ويتمثل الهدف الأساسي للصندوق في إقامة روابط التعاون المالي مع الدول النامية من خلال مساعدتها في تنفيذ برامجها الإنمائية في الدول النامية بتقديم قروض ميسرة [7] .

4- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية : الذي تأسس عام 1974 وبدأ نشاطه عام 1978 ، واستمر في عملياته التمويلية حتى عام 1982م.حيث بلغت قيمة تلك العمليات خلال المدة 1978 -1982 نحو 1.7 مليار دولار، وقد توقف عن نشاطه بسبب الأحداث الإقليمية بدءاً من عام 1983 م[7] .

ومن الجدير ذكره أيضاً في إطار مجموعة الصناديق الإقليمية المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والذي أنشئ عام 1974 بمقتضى قرار مؤتمر القمة العربي السادس ، بهدف تمويل مشاريع التنمية الأفريقية والإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في إفريقيا، وذلك استجابة لهدف دعم التعاون الاقتصادي بين المنطقتين العربية والإفريقية وتجسيداً للتضامن العربي – الإفريقي وترسيخاً لمشروع التعاون على أسس المساواة والصداقة [10].

وما يميز المساعدات الإنمائية العربية المقدمة من صناديق التمويل العربية هي أنها تقدم من دول نامية إلى دول نامية مع وجود اختلاف في الإمكانيات المادية لكل منهما ، لهذا فإن شروطه تكون بعيدة عن الاستغلال، بالإضافة إلى أن قروض الصناديق العربية تتميز بشروط مالية وقانونية ميسرة يتمثل ذلك بانخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد، يضاف إلى هذا أن قروض صناديق التمويل العربية توفر قدراً كبيراً من حرية الاختيار في أوجه استخدام أموال القروض التي تقدمها حيث تتبع مبدأ المنافسة الدولية عند التعاقد مع المقاولين والموردين والاستشاريين ،

ولهذا يختلف جوهر العون المقدم منها عن معظم المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة اقتصاديا والتي تجبر الدول المستفيدة على شراء منتجاتها وخدماتها بالأسعار والمواصفات المتوافرة في أسواقها، بالإضافة إلى خضوع قروض المؤسسات الدولية لاعتبارات غير اقتصادية وغالباً ماتسبب وصفات هذه المؤسسات أوجاعاً اقتصادية واجتماعية للدول النامية كل ذلك يجعل الدول النامية ومنها الدول العربة تلجأ لصناديق التمويل العربية. ولا يقتصر العون الإنمائي لصناديق التمويل العربية على تقديم القروض الميسرة، بل يشمل أيضاً على تقديم معونات فنية تأخذ غالباً شكل منح لا تسترد ، ويمكن بيان دور صناديق التمويل العربية في الاقتصاد العربي من خلال تسليط الضوء على ما يأتي:

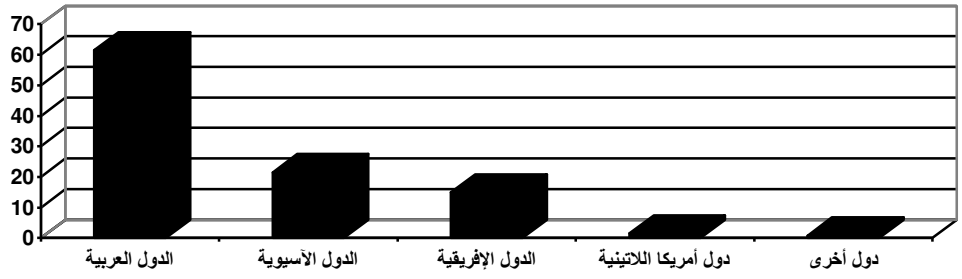
أولاً – دعم التنمية الاقتصادية: لقد بلغت صناديق التمويل العربية شأواً كبيراً في دعم عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام وفي الدول العربية بشكل خاص ، حيث كان الهدف الرئيس لنشوء صناديق التمويل العربية هو تقديم المساعدات والقروض للدول العربية لتحقيق تنميتها ودعم برامجها التنموية . هذا وإن الجدول الآتي يبين التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة لغاية 2007/12/31

الجدول (1)*يبين التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة في 31 / 12 / 2007

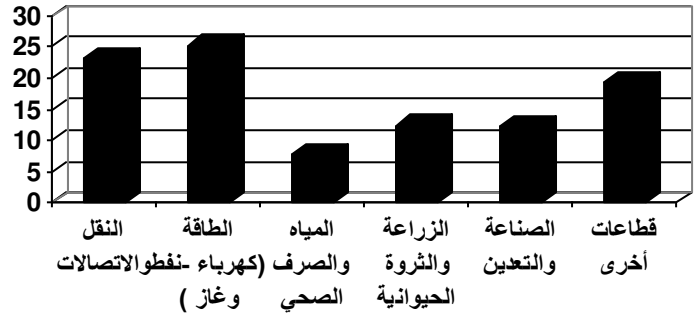
(مليون دولار)

	النقل والاتصالات	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	المياه والصرف الصحي	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى	المجموع الكلي	النسبة المئوية %
المجموع التراكمي الكلي	19566.9	21351	6476.1	10512.6	10342.8	16287.5	84536.9	100
حصص القطاعات %	23.1	25.3	7.7	12.4	12.2	19.3	100	
مجموعة الدول العربية	10600.5	13432.6	4466.4	6404.3	6635.6	10387.4	51926.8	61.4
مجموعة الدول الأفريقية	5036.9	1555	1078.3	2016.9	586.1	2367.9	12641.1	14.9
مجموعة الدول الآسيوية	3255.9	6175.1	758.1	1876.6	3113.1	2984.7	18163.5	21.5
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	425.4	148.3	90.7	151.4	0.0	419.3	1235.1	1.5
مجموعة الدول الأخرى	248.2	40	82.6	63.4	8	128.2	570.4	0.7

- المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول 2008 – ص 400 .



الشكل (1) يبين المجموع التراكمي لعمليات صناديق التمويل حسب مجموعات الدول المستفيدة حتى نهاية عام 2007



الشكل (2) يبين التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات صناديق التمويل العربية حتى نهاية عام 2007

نلاحظ من الجدول والرسوم البيانية السابقة مايأتي :

1. تعدُّ قطاعات البنى الأساسية قاعدة للتنمية الاقتصادية وشرط مسبق لتحقيقها، لما لها من دور كبير في خلق مناخ مناسب للاستثمار وتحقيق المشاريع الإنتاجية والخدمات الضرورية، لذلك سعت البلدان النامية ومنها الدول العربية إلى تطوير قطاعات البنى الأساسية فيها ، وهنا من خلال الجدول نلاحظ أن قطاعات النقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والطاقة قد حازت على حوالى 56.1 % من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية ، ولقد أولت صناديق التمويل العربية دوراً كبيراً للبنى الأساسية، وذلك نزولاً عند رغبة الدول العربية من أجل تطوير قطاعات البنى الأساسية، مما يساعد في تحقيق تنميتها الاقتصادية ، وقد شملت هذه المساعدات: شق وتعبيد الطرق، تطوير الموانئ البحرية والسكك الحديدية والمطارات وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء ونقل وجر مياه الشرب وتوزيعها وتجميع ومعالجة واستخدام مياه الصرف الصحي ومحطات المعالجة .

2. كذلك ركزت صناديق التمويل العربية على القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين حيث كانت نسبتها 24.6 % (الزراعة والثروة الحيوانية 12.4 ، الصناعة والتعدين 12.2) ، وجاء اهتمام صناديق التمويل العربية بهذه القطاعات في الدول العربية تماشياً مع احتياجات هذه الدول في إطار خططها الإنمائية وبرامجها الاستثمارية وعموماً استهدفت المدخلات الإنتاجية لصناديق التمويل العربية: تطوير الإنتاج الزراعي في الدول المستفيدة وتطوير استغلال الموارد الزراعية أفقياً وعمودياً مع التركيز خاصّة على استثمار الموارد المائية بتشييد وصيانة السدود وإقامة شبكات الري وصرف المياه واستصلاح الأراضي الزراعية وبناء الطرق الريفية ومنح القروض الزراعية وإدخال التقانة الحديثة في الإنتاج الزراعي وتوفير الخدمات الزراعية وتحويل نظم الإنتاج الزراعي في مساحات كبيرة من الأراضي المطرية إلى الزراعة المروية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي واستقراره بالإضافة إلى مقاومة التصحر ، وفي قطاع الصناعة تم توفير التمويل اللازم لمشاريع استخراجية في مجال المعادن ومشاريع التصنيع الأساسي كالاسمنت والحديد الصلب والفوسفات والأسمدة الكيميائية وغيرها إضافة إلى إعادة تأهيل مصانع قائمة لها أثرها الكبير في تعزيز القدرة الإنتاجية للدول المستفيدة [10] .

3. نلاحظ من خلال الجدول رقم / 1 / أن الدول العربية قد نالت القسم الأكبر من العمليات التمويلية لصناديق التمويل العربية فقد حازت الدول العربية على ما نسبته 61.4 % من المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية، وقد تلتها الدول الآسيوية بنسبة 21.5 % ، ثم الدول الإفريقية بنسبة 14.9 % ، ثم دول أمريكا اللاتينية

حوالى 1.5 % ، وأخيراً مجموعة الدول الأخرى بنسبة 0.7 %، حيث كان الهدف الرئيس من إنشاء صناديق التمويل العربية دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وتقديم التمويل اللازم لها ومن ثم توسع نشاطها ليشمل كل الدول النامية، ولكن بقيت الدول العربية تستحوذ على القسم الأكبر من العمليات التمويلية .

ثانياً – دعم التنمية الاجتماعية : لقد اهتمت صناديق التمويل العربية بتمويل التنمية الاجتماعية في الدول العربية وبرز ذلك في اتجاهين :

الاتجاه الأول : الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وتأمين التمويل اللازم لها، والذي ينعكس بشكل غير مباشر على التنمية الاجتماعية مثل زيادة حجم العمالة عن طريق المشاريع المعتمدة في هذه الدول أو عن طريق تمويلها للبنى الأساسية، مما يوفر للسكان المتطلبات الأساسية للحياة مثل الكهرباء ومياه الشرب والاتصال والنقل وشبكات تصريف المياه وغيرها من الحاجات الضرورية للمواطنين الذين يعيشون في المدن والأرياف والتي تقلل الأمراض الصحية وتحد من انتشارها .

الاتجاه الثاني : لقد قامت صناديق التمويل العربية بتوجيه التمويل لمشاريع محددة تدعم التنمية الاجتماعية، مثل التنمية الريفية ودعم التعليم والتدريب المهني والتعليم الفني ومحو الأمية ومكافحة الفقر والبطالة، وذلك من خلال تقديم قروض التسليف الإنمائي الصناعي والزراعي والحرفي .

ومن خلال الجدول رقم / 1 / نلاحظ أيضاً أن قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية قد حازت على نحو 75.4 من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية، وهذا ما يظهر اهتمام صناديق التمويل العربية بهذه القطاعات الأساسية في عملية التنمية، وذلك بهدف مساعدة الدول العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً– دعم التجارة العربية: لقد كان لصناديق التمويل العربية دور كبير في دعم التجارة العربية من ناحيتين:

الأولى : عندما أسهمت بتسهيل نقل البضائع وذلك من خلال إقامة وتطوير النقل البري والسكك الحديدية، حيث إنّ مشروعات التوسيع والتطوير في السكك الحديدية في الدول العربية مستمرة من أجل زيادة طاقاتها للنقل، بالإضافة إلى إنشاء الموانئ وتطوير عدد من الموانئ القائمة وزيادة طاقاتها ، حيث تعدُّ الموانئ البحرية المنفذ الرئيس للتجارة الخارجية للدول العربية فهي البوابة لهذه التجارة وهمزة الوصل بين النقل البحري والنقل الداخلي، لذلك فقد أعطت الدول العربية أهمية كبيرة لتطوير الموانئ وإنشاء العديد من الموانئ الحديثة بهدف استيعاب الزيادة المستمرة في أحجام التجارة الخارجية المحلية والعالمية، وكذلك النقل الجوي يُعدُّ من أهم وسائل النقل في مجال نقل الركاب بالإضافة إلى استخدامه بشكل متواضع في نقل البضائع، إلا أنه يعمل على تقليل المسافات بين الدول وسرعة الاتصال لنقل التكنولوجيا والثقافة والمعرفة بين مختلف دول العالم كل ذلك ساعد على تنشيط الحركة التجارية في الدول العربية المستفيدة من قروض صناديق التمويل العربية في مجال البنى الأساسية التحتية.

وكذلك كان لصناديق التمويل العربية دور في تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، فقد قام صندوق النقد العربي بتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك من أجل تشجيع الدول الأعضاء على تحرير التبادل التجاري فيما بينها من القيود عن طريق توفير التمويل بما قد ينشأ عن عجز تجاري إقليمي نتيجة تحرير التجارة على ذلك المستوى حيث يقوم بتمويل كل أو جزء من العجز الحاصل في الميزان التجاري الإقليمي الذي قد تتعرض له الدولة العضو في مبادلاتها التجارية مع بقية الدول الأعضاء، ولقد قدم الصندوق في إطار هذا التسهيل 11 قرضاً بلغت

قيمتها 282 مليون دولار استفادت منه سبع دول أعضاء، وهي الأردن – تونس – الجزائر – سورية – العراق – المغرب – اليمن [6] .

الجدول (2) *يبين أداء التجارة البينية العربية 2003–2007

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي %				
	2003	2004	2005	2006	2007	2003	2004	2005	2006	2007
متوسط التجارة البينية العربية	23.8	32.9	42.7	54.2	63.1	17.2	37.6	30.7	26.9	16.7
الصادرات البينية العربية	25.4	35.7	43.8	57.5	64.8	22.9	40.5	22.5	31.3	12.7
الواردات البينية العربية	22.2	30.0	41.6	51.0	61.5	11.5	34.8	38.9	22.5	20.6

- المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول 2008 ، ص 147 .

نلاحظ بأن قيمة التجارة العربية نمت بنسبة 16.7 % في عام 2007 ، متراجعة عن نسب النمو المسجلة في الأعوام الأربعة السابقة، وقد نمت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 12.7% لتبلغ 64.8 مليار دولار، في حين ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 20.6 % لتصل إلى نحو 61.5 مليار دولار .

ومن ناحية أخرى بلغت صناديق التمويل العربية، خاصة صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي شأواً كبيراً في إنشاء برنامج تمويل التجارة العربية، فقد أنشأ صندوق النقد العربي برنامج تمويل التجارة العربية في عام 1989 بعد إقرار نظامه الأساسي من قبل مجلس المحافظين برأسمال يبلغ مليون دولار أمريكي، وقد أسهم الصندوق بموجب قرار مجلس المحافظين بنصف رأسمال البرنامج ، كما أسهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بخمس رأسماله ، ويُسهم عدد من المصارف المركزية والمصارف التجارية في الدول العربية في الجزء المتبقي بحيث بلغ عدد المساهمين 44 مؤسسة مالية ومصرفية في الدول العربية، ويتميز البرنامج بأنه يمثل أول مؤسسة عربية مشتركة متخصصة في توفير التمويل للتبادل التجاري بين الدول العربية وتوفير المعلومات التجارية في آن واحد، وترتكز آليته على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض ويدير البرنامج عملياته من خلال خطوط ائتمان تقدمها إلى الوكالات الوطنية لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات [6].

رابعاً – تعزيز التعاون الاقتصادي العربي: هو من الأنشطة المهمّة التي سعت إلى ترسيخها صناديق التمويل العربية خاصة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إذ عمل منذ نشأته على تعزيز التعاون والتقارب بين الدول العربية وإعطاء الأولوية للمشاريع الحيوية في البلاد العربية التي من شأنها أن تزيد الترابط والتكامل بين أجزائه وظهر ذلك من خلال ما يأتي: [10]

- المساهمة في الربط الكهربائي بين الدول العربية ، الذي يساعد على زيادة روابط الصلة والترابط القومي بين أطراف الوطن العربي ، ويعمل في الوقت نفسه على تقليل القدرة الاحتياطية المركبة في كل شبكة و تخفيض الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتلبية الطلب من دون المساس بدرجة الأمان والاعتمادية في الشبكات المترابطة، وتؤدي

في الوقت نفسه إلى التقليل من الاحتياطي الدوار والاستفادة من إقامة محطات التوليد في المواقع المناسبة لها، الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، نتيجة لتوافر وقود رخيص فائض (صعب التصدير أو صعب التخزين) في إحدى الدول المرتبطة، كما تؤدي أيضاً إلى التقليل من تلوث البيئة، وكذلك توحيد المواصفات الأساسية للمعدات الكهربائية وتوسيع السوق العربية أمام صناعة المعدات الكهربائية. ومن المقدر أن يبلغ الوفر في النفقات الرأسمالية عند اكتمال الربط الشامل للدول العربية بشبكة موحدة طولها 4 آلاف كم حوالى 2.4 مليار دولار أمريكي، ولا يتضمن هذا الوفر نفقات التشغيل الذي يقدر بضعف هذا المبلغ تقريبا.

ب – المساهمة في ربط شبكات الاتصالات العربية، بهدف خلق شبكة اتصالات دولية على مستوى جيد، خاصة أن الاتصالات بين الدول العربية كانت تتم حتى عقد السبعينيات إما عن طريق شبكة الترددات العالية، التي كان مستواها متدنياً، وإما عن طريق الشبكة الفضائية الدولية التابعة للمنظمة الدولية (إنتلسات) التي كان معظمها يتم بصورة غير مباشرة عن طريق أوروبا أو أمريكا لعدم وجود ربط للاتصالات بين الدول العربية المجاورة أو كان عددها محدوداً.

لهذا كله عمد الصندوق العربي مبكراً منذ نشأته إلى المشاركة مالياً وفنياً مع الاتحاد الدولي للاتصالات في إعداد خطة متكاملة للاتصالات العربية في عام 1976 ، وقد أسهم الصندوق العربي إجمالاً في تمويل شبكة للاتصالات بين الدول العربية ، تتكون من سبعة مشاريع اكتمل تنفيذها ودخلت الخدمة، وقد أ سهمت هذه المشروعات في زيادة الحركة الهاتفية بين الدول العربية وفي تحسن وسائل الاتصالات، وزيادة التقارب الاقتصادي والاجتماعي فيما بينها.

ج– المساهمة في ربط شبكات النقل العربية ، وقد تركزت مداخلات الصندوق العربي في هذا المجال بشكل خاص في دراسات قطاعية في فروع النقل المختلفة ، ذات الصيغة المشتركة بين الدول العربية، وذلك بهدف التعرف على المشاريع العربية المشتركة ودعم الاستثمارات ذات الأولوية في قطاع النقل .

ومن هذه الدراسات، دراسة الإطار العام للنقل في الوطن العربي التي قام الصندوق العربي في إطارها بدراسة مسحية شمولية استهدفت وضع إطار عام لتحديد شبكات الطرق والسكك الحديدية العربية المشتركة، وذلك بهدف التعرف على أوضاعها، وتحديد أولويات المشاريع الواجب تنفيذها من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للربط بين الدول العربي، والعالم الخارجي.

معايير فعالية صناديق التمويل العربية :

بلغت صناديق التمويل العربية شأواً كبيراً في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية وتُعدُّ من المصادر الخارجية المهمّة ، وتمتاز المساعدات العربية بأنها ميسرة، كما تمتاز بارتفاع عنصر المنحة أو الهبة فيها.

وفيما يأتي الجدول رقم / 3 / الذي يتضمن نسب سحوبات الدول العربية من صناديق التمويل العربية.

الجدول (3)*يبين نسب سحوبات الدول العربية من صناديق التمويل العربية من عام /1999– 2007/

السنة	النسبة %
1999	% 62.9
2000	% 56.4
2001	% 57

2002	% 66.3
2003	% 60.7
2004	% 57.5
2005	% 60.7
2006	% 65.2
2007	% 59.8

* المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة .

نلاحظ من الجدول السابق أن نسب سحوبات الدول العربية من صناديق التمويل العربية قد تراوحت صعوداً وهبوطاً بين النسبتين من 56.4 % – 66.3 % بمتوسط قدره 60.7%، حيث إنّ سحوبات الدول العربية وإن كانت مستمرة إلا أنها لم تكن مستقرة، وذلك كونها محكومة بأسعار النفط من جهة وبالظروف السياسية من جهة أخرى، وهذا ما يبرر تقلب تلك السحوبات من سنة لأخرى ، وبالرغم من حصول الدول العربية على النسبة الأكبر إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب، لذلك لا بد من دراسة بعض المعايير لقياس مدى فعالية أداء الصناديق في الدول العربية :

- مدى مساهمة الصناديق في سد عجز الموازنة العامة في الدول العربية :

تعاني الدول العربية كغيرها من الدول النامية من عجز كبير، ويغطى هذا العجز إما بالقروض الخارجية وما يترتب عليها من أعباء على الدولة من جراء خدمة هذه القروض أو بالاقتراض الداخلي، مما يؤدي إلى زيادة في السيولة وتفاقم الضغوط التضخمية، لذلك قمنا بحساب هذا المعيار وهو مدى مساهمة عمليات صناديق التمويل العربية في سد عجز الميزانية العامة للدول العربية، وذلك من خلال نسبة قيمة عمليات الصناديق إلى النفقات العامة في تلك الدول والجدول الآتي يبين ذلك :

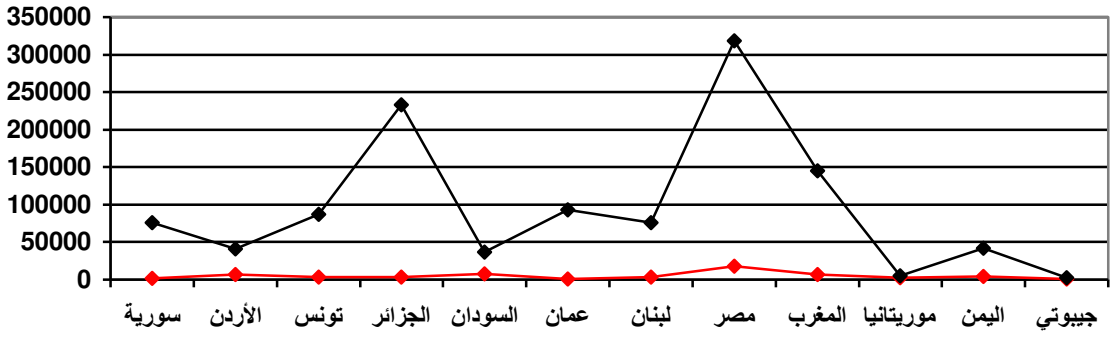
الجدول (4) *يبين نسبة قيمة عمليات الصناديق إلى النفقات العامة (1995 – 2006)

مليون دولار

الدولة	قيمة العمليات (أ)	النفقات العامة (ب)	النسبة أ / ب
سورية	1866	75607	2.5
الأردن	6977	40886	17.1
تونس	3054	86803	3.5
الجزائر	3229	232765	1.4
السودان	7292	36293	20.1
عمان	476	93328	0.5
لبنان	3435	75764	4.5
مصر	17860	318097	5.6

المغرب	7227	144976	5.0
موريتانيا	2757	4747	58.1
اليمن	3853	41618	9.3
جيبوتي	986	2520	39.1
المتوسط	**4917.667**	**96117**	**5.12**

*المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2000 – 2001 – 2008



الشكل(3) يبين النفقات العامة وقيمة العمليات التمويلية/ 1995-2006 /

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة مساهمة عمليات الصناديق في النفقات العامة خلال الفترة 1995 – 2006 كانت منخفضة في معظم الدول العربية المستفيدة ، حيث لم يتجاوز متوسط مساهمة عمليات الصناديق نسبة 5.12% من قيمة إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة ، ونلاحظ أن أعلى نسبة كانت في موريتانيا حيث بلغت 58.1 % وتلتها جيبوتي بنسبة 39.1 % ولعل السبب في ذلك هو تدني مستوى النفقات العامة، وأقل نسبة كانت في عمان حيث وصلت إلى 0.5 % ، ومن ذلك يتضح ضعف فعالية قروض صناديق التمويل العربية في سد عجز الميزانيات العامة في الدول العربية المستفيدة .

- مدى مساهمة صناديق التمويل العربية في سد عجز موازين المدفوعات :

إن هذا المعيار يفيد في تحديد مدى مساهمة عمليات الصناديق العربية في تخفيض عجز موازين مدفوعات الدول العربية، ويكون ذلك من خلال حساب نسبة قيمة عمليات الصناديق إلى قيمة الواردات، وأيضاً من خلال حساب قيمة عمليات الصناديق إلى خدمة الديون في الدول العربية إلا أن هذه النسبة لن تكون معبرة عن حقيقة العلاقة، وذلك نتيجة جدولة ديون بعض الدول العربية بالإضافة إلى توقف بعضها عن السداد وهذا المعيار لن يعكس الصورة بشكل صحيح ، لذلك نكتفي بحساب المؤشر الأول وفيما يلي الجدول الآتي الذي يوضح ذلك :

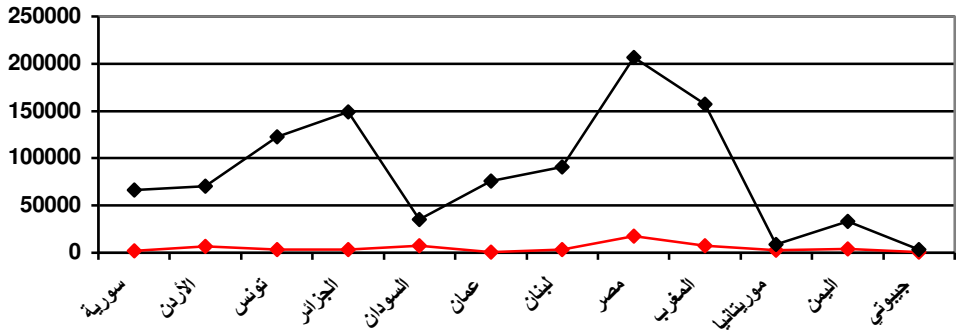
الجدول (5) *يبين نسبة قيمة عمليات الصناديق إلى قيمة الواردات (1995 – 2006)

مليون دولار

الدول	قيمة العمليات (أ)	قيمة الواردات (ب)	النسبة أ / ب
سورية	1866	66651.9	2.8

الأردن	6977	70613.8	9.9
تونس	3054	122439.3	2.5
الجزائر	3229	148754.5	2.2
السودان	7292	34979.6	20.8
عمان	476	75691.4	0.6
لبنان	3435	91091	3.8
مصر	17860	206346.7	8.7
المغرب	7227	156898.6	4.6
موريتانيا	2757	9004.7	30.6
اليمن	3853	33384.5	11.5
جيبوتي	986	3415.4	28.9
المتوسط	4917.667	84939.28	5.8

* المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2000 –2001 – 2008 .



**الشكل (4) يبين قيمة الواردات وقيمة العمليات التمويلية \ 1995–2006 **

نلاحظ من خلال الجدول رقم / 5 / أن نسبة قيمة العمليات إلى قيمة الواردات كانت متدنية في معظم الدول العربية المستفيدة مما يقلل من فعاليتها في خفض عجز ميزان المدفوعات حيث لم يتجاوز متوسط مساهمة عمليات الصناديق في إجمالي الواردات نسبة 5.8 % خلال الفترة المدروسة ، وهذا يدل على ضعف في الدور الذي لعبته عمليات الصناديق في سد العجز الناتج عن ارتفاع قيمة الواردات .

- مدى مساهمة عمليات الصناديق في الناتج المحلي الإجمالي :

يعكس هذا المؤشر فعالية قروض الصناديق من خلال مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، ولاشك أن الناتج المحلي الإجمالي له أهميته في رفع مستوى المعيشة ، بل هو مقياس هام لتطور الأداء الاقتصادي القومي.[7]

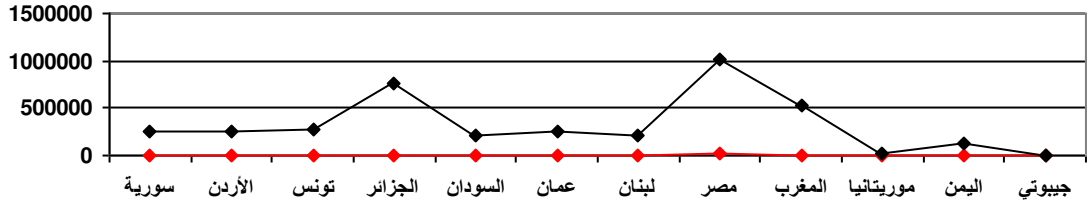
الجدول (6) *يبين نسبة قيمة عمليات الصناديق إلى الناتج المحلي الإجمالي (1995 – 2006)

مليون دولار

الدولة	قيمة العمليات (أ)	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (ب)	النسبة أ / ب

سورية	1866	251849	0.7
الأردن	6977	243876	2.9
تونس	3054	275672	1.1
الجزائر	3229	770504	0.4
السودان	7292	215330	3.4
عمان	476	247868	0.2
لبنان	3435	211000	1.6
مصر	17860	1013554	1.8
المغرب	7227	520131	1.4
موريتانيا	2757	15819	17.4
اليمن	3853	125881	3.1
جيبوتي	986	7017	14.1
المتوسط	**4917.667**	**324875.08**	**1.5**

*المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2001 – 2007 .



**الشكل (5) يبين قيمة الناتج المحلي الإجمالي وقيمة العمليات التمويلية \ 1995-2006 **

نلاحظ من الجدول رقم / 6 / أن نسبة قروض الصناديق إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة قليلة جداً، وهذا يوضح عدم فعاليتها في زيادة الناتج القومي الإجمالي إذ لم يتجاوز متوسط مساهمة قيمة إجمالي العمليات في الناتج المحلي الإجمالي 1.5 % خلال الفترة 1995 – 2006 .

أسباب ضعف فعالية صناديق التمويل العربية :

نلاحظ مما سبق ضعف فعالية صناديق التمويل العربية والذي يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

1. تعتمد الموارد المالية لصناديق التمويل العربية على التمويل الذي تقدمه حكومات دول الخليج التي تعتمد بدورها على إيرادات النفط بشكل أساسي، فإن تلك الموارد المالية تكون غير مستقرة وفي بعض الأحيان تنخفض بشكل ملحوظ، وذلك إما بسبب الظروف التي تمر بها دول الخليج أو بسبب انخفاض أسعار النفط، وأكبر مثال على ذلك حرب الخليج الأولى والثانية .

حيث تم تبديد جزء مهم من الفوائض العربية في شراء أسلحة وأنظمة تسليح لم ولن تستخدم في الدفاع عن أي مصالح قومية أو حتى قطرية ، إلا أن الهدر الأكبر في الموارد هو ذلك الذي نتج عن حرب الخليج الأولى والثانية فلقد استمرت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران لأكثر من ثماني سنوات لأن القوى الدولية المسيطرة لم تجد مبرراً لتدخلها أو لوساطتها لإيقاف الحرب التي استنزفت أكبر قوتين في منطقة الخليج ولأنها وجدت في الحرب مجالاً متسعاً

لبيع أسلحتها التي تقادمت، وقد أدت الحرب إلى تحمل كل من العراق وإيران خسائر بشرية كبيرة وقدرت تكاليف ما تحمله العراق من خسائر بما يصل إلى نحو 200 مليار دولار، وهو ما يتجاوز ما حصل عليه العراق من إيرادات نفطية منذ بدأ استخراج النفط فيه وتحملت بلدان الخليج الأخرى نحو 35 مليار دولار قدمت كقروض للعراق لتمويل المجهود الحربي ، أما التبديد الأكبر فهو ما نتج عن غزو العراق للكويت واحتلاله أراضيها في عام 1990، وما تبع ذلك من تدخل أمريكي في سياق حرب الخليج الثانية وقد انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تحالفت معها من خارج الوطن العربي أخطاء القيادة العراقية لتشن حملة عسكرية على العراق استهدفت إلى جانب طرد القوات العراقية من الكويت تدمير الآلة العسكرية العراقية تدميراً كاملاً وإحداث أوسع تخريب في البنية الأساسية للاقتصاد العراقي وتدمير الصناعات العسكرية وضمان إخضاع العراق للهيمنة الأجنبية، وقد أدت الحرب إلى جانب ذلك إلى تدمير آبار النفط الكويتية ومنشآت صناعة النفط في الكويت وتخريبها وأنزلت عملية التخريب تلك أكبر كارثة بيئية بمنطقة الخليج العربي، وقد تحملت السعودية والكويت وبلدان الخليج الأخرى التكلفة الكاملة للحرب وكان من الضروري لذلك أن تقدما على تصفية قدر كبير من فوائضها النفطية وتحولت جل أقطار الوطن العربي التي خاضت الحرب أو التي وقع على عاتقها تمويلها وتمويل إعادة تعمير ما ضربته الحرب من بلاد فائض إلى بلاد عجز ، حيث تشير التقديرات عن خسائر البلدان العربية من كارثة الخليج إلى أنها تصل إلى ما بين 600–800 مليار دولار وهو ما يعادل ضعف إيرادات النفط للسنوات ما بين 1985–1990 ، وقد أثر انخفاض الإيرادات النفطية ثم الحرب وتداعياتها تأثيراً سلبياً في باقي الاقتصاديات العربية، فلقد كان من نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية ثم تحول البلدان الخليجية المصدرة للنفط من بلدان فائض إلى بلدان عجز تقلص استثمارات أو قروض البلدان العربية والمؤسسات المالية العربية للبلدان العربية الأخرى، وقد صاحب ذلك في الوقت نفسه اتجاه إلى تقليص المعونات والمساعدات الخارجية من الدول المتقدمة واتجاه إلى خروج رؤوس الأموال العربية واستثمارها خارج الوطن العربي، وقد أدى ذلك كله إلى حدوث انخفاض شديد في معدلات النمو في كل أقطار الوطن العربي وزيادة كبيرة في معدلات البطالة في البلدان العربية الكثيفة السكان [11] .

2. إن عدم وفاء بعض البلدان المتلقية للمساعدات الإنمائية بالتزاماتها لصناديق التمويل العربية أثر بشكل كبير على النشاط الإقراضي لهذه الصناديق ، فمثلاً بلغ مجموع المتأخرات على الدول المستفيدة لصالح مؤسسات وصناديق التنمية في نهاية عام 1995 حوالى 2.7 مليار دولار يستحق على الدول العربية منها حوالى 73 % أي حوالى 2 مليار دولار ويتركز أكثر من ثلثي هذه المتأخرات لدى كل من السودان 24 % والعراق 18 % والصومال 13 % واليمن 6 % وجيبوتي 4 % ، وتولي صناديق التمويل العربية أهمية كبيرة لمتابعة سداد هذه المتأخرات وعدم تفاقمها لما لها من تأثير سلبي على العمليات التمويلية نتيجة إنقاص الموارد المالية للصناديق المانحة ومعدل تدويرها للدول المستفيدة من جهة وتخفيض أو تجميد التدفقات المالية لهذه الدول نتيجة توقفها عن السداد من جهة أخرى [7] .

3. على الرغم من الشروط الميسرة لصناديق التمويل العربية إلا أنها تأخذ في بعض الأحيان طابعاً سياسياً ويؤكد ذلك ما يأتي :

- أولاً : سيطرة الدول الممولة على عمليات التمويل التي تقدمها هذه الصناديق بعيداً عن إشراف أو توجيه مؤسسات العمل العربي المشترك [12] .
- ثانياً : ما يمكن أن يوضحه تطور نصيب بعض الدول العربية من هذه التسهيلات والقروض في الفترة 1973 – 2002 ، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن نصيب دولة مثل مصر من تمويل هذه الصناديق لم يتجاوز 1.1 % من

إجمالي عمليات هذه الصناديق عقب إبرام مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل ، في حين بلغ نصيب سورية في ذلك الوقت حوالى 27.1 % والأردن حوالى 26.1 %، ولكن مع بداية عام 1990 وبعد الموقف المصري من حرب الخليج الثانية حصلت مصر على نصيب الأسد، حيث بلغت حصتها في الفترة 1991/1990 حوالى 39.5 % في حين بلغ نصيب سورية 4.7 % والأردن 6.2 % هذا إلى جانب قيام دول الخليج بالتنازل عن ديونها لدى مصر التي بلغت حوالى 6.2 مليار دولار عقب حرب الخليج الثانية [12] .

- ثالثاً : لقد أخذ صندوق النقد العربي الكثير من ملامح صندوق النقد الدولي سواء بالأهداف أو بالوسائل كما أن اتفاقية صندوق النقد العربي لم تستطع أن تتجنب العيب الكبير الذي اكتنف نظام حساب قوة التصويت المتبع في صندوق النقد الدولي ولو أنها عملت على التخفيف منه ، ذلك أن النظامين يقضيان بأن يكون لكل عضو من الأعضاء عدد متساو من الأصوات ، يضاف إليه بعد ذلك صوت مقابل عدد معين من الأسهم ، وصندوق النقد الدولي يعطي لكل عضو 250 صوتاً يضاف إليها صوت واحد لكل مائة ألف دولار من حصته ، أما صندوق النقد العربي فيعطي لكل عضو 75 صوتا يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم يملكه قيمته 50000ألف دينار عربي ، وهذا النظام في حساب الأصوات يعطي وزناً أكبر للعضو الذي يتمتع بحصة أكبر من رأس مال الصندوق، وبهذه الوسيلة مثلاً بلغت 28 % نسبة عدد الأصوات المخصصة للولايات المتحدة الأمريكية في الصندوق الدولي طبقاً للحصص المبدئية التي وردت في الاتفاقية كما أقرت لأول مرة عام 1944 ، ذلك أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية بلغت في ذلك الوقت 27500 مليون دولار فيكون عدد الأصوات 27750 صوتاً (250+27500)، أما في حالة الصندوق العربي فقد بلغت حصة السعودية في رأس المال 38 مليون دينار عربي فيكون عدد الأصوات 835 صوتاً مما يعني أن نظام الصندوقين يجعل الدول الغنية هي المسيطرة على إدارته لأنها تملك أكثرية الأصوات[13] .

نلاحظ مما سبق أن هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ضعف في فعالية صناديق التمويل العربية .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات:

1. تلجأ الدول العربية من أجل تمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية إلى المصادر الخارجية للتمويل وتعد صناديق التمويل العربية من أهم تلك المصادر نظراً لتمتعها بمزايا كثيرة مثل أسعار الفائدة وطول فترتي السماح والسداد وارتفاع عنصر المنحة .
2. إن لصناديق التمويل العربية دوراً كبيراً في دعم الاقتصاد العربي، وذلك من خلال دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتجارة العربية الخارجية .
3. على الرغم من الدور الذي تلعبه صناديق التمويل العربية في دعم عجلة التنمية إلا أنها إلى الآن لم تحقق المستوى المأمول ، وقد تم التوصل إلى ذلك من خلال دراسة عدة معايير .
4. هناك عدة أسباب تؤدي إلى ضعف فعالية صناديق التمويل العربية وتؤثر على النشاط الاقراضي، لعل أهمها خضوعها لاعتبارات سياسية بالإضافة إلى نقص الموارد المالية واعتمادها على الإيرادات النفطية فقط .

التوصيات :

1. يجب على إدارة صناديق التمويل العربية أن تبحث عن مصدر آخر غير الفوائض المالية للنفط، وذلك لدعم مواردها ، ولن يتم ذلك إلا بتعبئة الأموال الخاصة من الأسواق المالية ليس فقط كعامل مساعد بل أساسي وضروري لاستمرار نشاطها ، حيث أنظمة الصناديق تجيز لها الاقتراض في حدود ضعف رأسمالها، بل إنه يمكن زيادة

القدرة الاقتراضية للصناديق بزيادة رأسمالها نفسه على أن تتم هذه الزيادة الجديدة عن طريق اكتتاب قابل للاستدعاء لمواجهة الالتزامات الطارئة لضمان قروض الصناديق، وذلك على غرار ما يفعل البنك الدولي.

2. ابتعاد صناديق التمويل العربية عن الاعتبارات السياسية وأن تعمل وفقاً للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من أجل أن تقوم بدورها التنموي على أكمل وجه ، وقد يكون الحل في دمج صناديق التمويل العربية في شكل مؤسسة إقليمية أو صندوق إقليمي للتنمية، مما يبعد خضوع منح القروض للاعتبارات السياسية، وفي حال عدم تحقيق ذلك قد يكون لتخصص كل صندوق من صناديق التمويل العربية في مجال معين دور في زيادة فعالية دورها ، كأن يختص مثلاً الصندوق الكويتي بمشروعات البنية الأساسية وأن يخصص صندوق أبو ظبي في تمويل المشروعات الصناعية .

3. لقد اهتمت صناديق التمويل العربية في دعم القطاعات كافة ولكن كان اهتمامها بقطاعات البنية الأساسية أكبر، ولا أحد يستطيع أن ينكر أهمية هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية، ولكن المطلوب في المرحلة الحالية دعم القطاعات الإنتاجية لكي تكون قادرة على الاستمرار عند انقطاع تدفق الأموال الخارجية.

المراجع:

1- دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سورية ، أطروحة دكتوراة في الاقتصاد ، إعداد : مصطفى حسين ، إشراف : الأستاذ الدكتور خالد الحامض ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب 2002 ، 7.

2- الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة- مركز دراسات الوحدة العربية- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية- بيروت- 1997، 212 -213.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- للأعوام 2000 – 2001 -2007.

4- التكامل الاقتصادي العربي ملف خاص بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي بالخرطوم مارس 2006، 7 عن الموقع: <www.sudanneseonline.com > الخرطوم ، بتاريخ 11 – 6 – 2008.

5- < www.arabfound.org > . الكويت ، بتاريخ 25-6-2008 .

6- صندوق النقد العربي- نشأته وأهدافه ونشاطاته يونيو 2003 عن الموقع:< www.amf.org.ae > .أبوظبي ،تاريخ 24- 7 – 2008 .

7- عبد السلام محمد ،طارق محمود. صناديق التمويل العربية الأداء والطموحات – كلية الحقوق – جامعة حلوان – 2000،166-167.

8- الكويت والتنمية الاجتماعية ، قيادة وتخطيط مشاركة شعبية وتوجه إنساني- مركز البحوث والدراسات الكويتية- وزارة التخطيط ، الكويت 2001 ، 167-168.
9- نجيب، عيسى . نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي- الدراسات الاقتصادية – معهد الإنماء العربي- فرع لبنان- بيروت 1976، 104-105.
10- عالم الفكر – الصناديق العربية ودورها الإنمائي- أ. عبد اللطيف يوسف الحمد –العدد 3 المجلد 31 يناير- مارس-2003، 110.
11- الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة- مركز دراسات الوحدة العربية- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية- ط1-بيروت- أيار-1997، 635-636 .
12- شروط الديون الخارجية بقلم مغاوري شلبي عن الموقع :< www.aljazeera.net > قطر ، بتاريخ 22 – 1 – 2009 .
13- الحمش ، منير . التكامل الاقتصادي العربي تعقيدات الحاضر وطموح المستقبل – دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق 1987 – 168.